

**تقرير شهر سبتمبر 2020**

**النقـابة الوطنية للصحفيين التونسيين**

**وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية**

**إعداد:**

**خولة شبح**

**مروى الكافي**

**محمود العروسي**

**منذر الشارني**

**الفصل 31 من الدستور التونسي**

"حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة

لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات"

الفصل 49 من الدستور التونسي

يحدّد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها. ولا توضع هذه الضوابط إلا لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية وبهدف حماية حقوق الغير، أو لمقتضيات الأمن العام، أو الدفاع الوطني، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، وذلك مع احترام التناسب بين هذه الضوابط وموجباتها. وتتكفل الهيئات القضائية بحماية الحقوق والحريات من أي انتهاك.

لا يجوز لأي تعديل أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة في هذا الدستور.

**مقـــــــدّمة عامــــــــــــــة**

امتدت موجة فيروس كورنا covid-19 إلى وسائل الإعلام وسجلت إصابة عشرات الصحفيين في عديد المحامل الإعلامية بهذا الفيروس، وقد سجلت النقابة بارتياح كبير تفاعل وزارة الصحة وتدخلاتها السريعة لفائدة الصحفيين عبر المكلف بالإعلام شكري النفطي أو عبر التفاعل الإيجابي لبعض المندوبين الجهويين للصحة.

إن النقابة إذ تسجل بإيجابية هذه الخطوات من تأمين صحي لمؤتمرها والتدخل لفائدة منظوريها، إلا أنها سجلت خلال شهر سبتمبر حالتي حجب للمعلومة من قبل بعض المندوبين الجهويين للصحة.

وتعكس هذه الممارسات خللا واضحا في الإستراتيجية الإتصالية لوزارة الصحة التي شهدت إضطرابا في مركزة المعلومات والمعطيات في بعض الحالات، وان هذا التعتيم وعدم التواتر في المعلومات يضرب حقا أساسيا للمواطن في الحصول على المعلومة ويعرقل عمل الصحفيين في التوعية والإخبار بواقع انتشار الفيروس في بلادنا، وهو ما يحد من جهود الطواقم الطبية في معالجة الأزمة.

وتواصلت خلال شهر سبتمبر 2020 حالات الاعتداءات اللفظية على الصحفيين، وتواصل انخراط فاعلين سياسيين في التحريض ضدهم وتكريس مبدأ رفض الرأي المخالف.

وتعتبر النقابة صمت رئاسة مجلس نواب الشعب على حالات التحريض والسب والشتم التي تطال الصحفيين من قبل نواب شعب مؤثرين في الرأي تواطؤا معهم.

وتدعو النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين مجلس نواب الشعب الي تتبع حالات التحريض والتشهير بالصحفيين التي يمارسها بعض النواب، كما تدعو الى التصدي لكل محاولات الارتداد الى الوراء في مسار تكريس حرية التعبير وتنظيمها عبر مبادرات تشريعية تضرب في العمق مبدأ التعديل والتعديل الذاتي للقطاع.

وتراقب النقابة بكل قلق المبادرة التشريعية لائتلاف الكرامة في تعديل المرسوم 116 ومشروع القانون الأساسي لحماية قوات الأمن الداخلي والديوانة المزمع نقاشهما خلال شهر أكتوبر واللذان يمثلان خطرا حقيقيا على حرية التعبير وحرية العمل الصحفي.

إن هذه المؤشرات السلبية المسجلة تمثل خطرا حقيقيا ومحاولة للتراجع عن منسوب الحريات على المستوى التشريعي أو على مستوى السياسات العامة وعن حماية حرية التعبير والصحافة والطباعة والنشر.

ولا تخفي النقابة تخوفها من غياب سياسة وطنية لمناهضة الاعتداءات على الصحفيين وظهور بوادر التراجع على الضمانات التشريعية الحامية لحرية الصحافة والطباعة والنشر وحرية الاتصال السمعي البصري.

وتعول النقابة على شركائها داخل مجلس نواب الشعب في التصدي لمحاولات التراجع هذه، كما تدعو شركائها من منظمات المجتمع المدني إلى التصدي لمشاريع القوانين المهددة لحريات التعبير والصحافة وتعتبر ما يناقش داخل مجلس نواب الشعب من مبادرات خطرا حقيقيا على واقع الحريات العامة والخاصة في تونس وتقليص لضمانات الإنتصاف وحماية المواطنين من تغول السلطة التنفيذية.

**النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين**

**مقــــــــــــــــــدمة إحصــــــــــــــائية**

تراجع نسق الاعتداءات على الصحفيين خلال شهر سبتمبر 2020 مقارنة بشهر أوت من نفس السنة، حيث سجلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 9 اعتداءات خلال شهر سبتمبر 2020، وقد ورد على الوحدة خلال فترة التقرير 17 إشعارا بحالة عبر الاتصالات المباشرة أو الرصد على شبكات التواصل الاجتماعي وحوامل المؤسسات الإعلامية.

وكانت الوحدة قد سجلت 12 اعتداء خلال شهر أوت 2020 من أصل 18 إشعارا بحالة وردت عليها.

وقد طالت الاعتداءات 11 صحفية وصحفيا، واعتداء وحيدا طال هيكل مهني.

وقد توزع الضحايا حسب الجنس إلى امرأة واحدة و10 رجال.



ويعمل الصحفيون الضحايا في 9 مؤسسة إعلامية من بينها 4 إذاعات و3 مواقع الكترونية وقناة تلفزية وحيدة وصحيفة مكتوبة وحيدة.



ويعمل الصحفيون الضحايا في 9 مؤسسات تونسية من بينها 4 مؤسسات خاصة و3 مؤسسات جمعياتية ومؤسسة عمومية وحيدة ومؤسسة مصادرة وحيدة.



وكان عمل الصحفيين على مواضيع صحية واجتماعية وسياسية سببا في الاعتداء عليهم في مناسبتين في كل منها. والمواضيع الثقافية والأمنية والرياضية سببا في اعتداء وحيد على الصحفيين في كل منها.



ارتفعت وتيرة الاعتداءات اللفظية خلال شهر سبتمبر 2020 حيث سجّلت وحدة الرصد 4 اعتداءات لفظية.

كما سجلت وحدة الرصد تواصل عمليات المنع ضد الصحفيين عبر حجب المعلومات من قبل مندوبي الصحة العمومية وتم منع الصحفيين من العمل في مناسبتين. كما سجلت الوحدة حالة منع من العمل وحالة اعتداء جسدي.



وقد وقعت الاعتداءات على الصحفيين في 5 مناسبات في الفضاء الافتراضي وفي 4 مناسبات في الفضاء الحقيقي.



وعاد المواطنون الى تصدر قائمة المعتدين على الصحفيين في 3 مناسبات، تلاهم موظفون عموميون ونواب شعب باعتداءين لكل منها.

وكان أمنيون ومشجعو جمعية رياضية مسؤولين عن اعتداء وحيد لكل منهما.



وتوزعت خارطة الاعتداءات بين عدة ولايات، حيث سجلت وحدة الرصد 3 حالات اعتداء في ولاية تونس وحالتي اعتداء في ولاية القيروان وحالة اعتداء وحيدة في كل من ولايات مدنين ومنوبة ونابل وجندوبة.



**تواصل الخطاب العنيف ضد الصحفيين**

تواترت خلال شهر سبتمبر 2020 حالات الاعتداءات اللفظية على الصحفيين سواء عبر تنظيم حملات على شبكات التواصل الاجتماعي أو نشر شخصيات سياسية مؤثرة كنواب الشعب تدوينات تستهدف الصحفيين وهياكلهم. ولهذه الرسائل السلبية عديد التأثيرات على الرأي العام، ما يجعلها تدخل في خانة التحريض. كما كان شهر سبتمبر مسرحا لعودة الاعتداءات العنيفة على الصحفيين الرياضيين.

**\* اعتداء عنيف على مصور التلفزة التونسية**

**المكان: ولاية االقيروان**

**التاريخ: 13 سبتمبر 2020**

**المعتدى عليهم: شكري الفرحاني المصور الصحفي بالتلفزة التونسية**

**المعتدي: مشجعو جمعية رياضية**

**الوقائع:**

اعتدت مجموعة من مشجعي فريق شبيبة القيروان بالعنف المادي واللفظي على المصور الصحفي بوحدة الإنتاج التلفزي بالقيروان شكري الفرحاني خلال تغطيته لمباراة شبيبة القيروان والترجي الرياضي التونسي بالقيروان.

وقد تفاجأ المصور الصحفي عند وصوله بتهجم مجموعة من الشبان عليه أمام باب الدخول للملعب، ووجه المعتدون له اتهامات بالتحيز لفريق النادي البنزرتي، مستعملين عبارات نابية، وقام أحدهم بالاعتداء عليه من الخلف بالضرب على مستوى الرأس وقاموا بركل سيارته. وقد حال وجود الأمن بالقرب من المكان دون تواصل الاعتداء عليه.

**\* اعتداء يطال نعيمة خليصة**

**المكان: ولاية مدنين**

**التاريخ: 1 ستبمبر 2020**

**المعتدى عليهم: نعيمة خليصة مراسلة إذاعة "صبرة أف أم"**

**المعتدي: مواطنون**

**الوقائع:**

تعرضت مراسلة إذاعة "صبرة أف أم" نعيمة خليصة إلى اعتداء لفظي وتهديد من قبل أحد المواطنين خلال مواكبتها لأحد العروض المسرحية بمركز الفنون الدرامية والركحية بمدنين.

حيث وخلال عملها على أخذ تصريحات إثر العرض المسرحي توجه نحوها المعتدي وكال لها مجموعة من الشتائم محاولا تشويه صورتها أمام مصادر معلوماتها، وهددها بالاعتداء عليها في حال فكرت في زيارة منطقة سيدي مخلوف. ولم يتم فض الإشكال الا بتدخل مدير مركز الفنون الدرامية والركحية بمدنين الذي طالب المعتدي بمغادرة المكان.

وكان المعتدي قد عبر سابقا عن انتقاده تدوينة للصحفية حول عدم احترام مهرجان سيدي مخلوف للبرتوكول الصحي خلال حفلة اختتامه. وقد قدمت خليصة شكاية ضد المعتدي لدى مركز الحرس الوطني بمدنين الجنوبية.

**\* سيف الدين مخلوف يهاجم "ميدي شو"**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 7 سبتمبر 2020**

**المعتدى عليهم: هيثم المكي وزياد كريشان وبوبكر بن عكاشة العاملون في "موزاييك أف أم"**

**المعتدي: نواب شعب**

**الوقائع:**

هاجم النائب عن ائتلاف الكرامة فريق عمل برنامج "ميدي شو" بإذاعة "موزاييك أف أم" على صفحته الشخصية موقع التواصل الاجتماعي "فايس بوك" متهما الاعلام بالاستثمار في الإرهاب ناعتا إياهم بنعوت تمس من الكرامة الإنسانية.

وقد شدد هيثم المكي على أن السب والشتم الصادر عن نواب ائتلاف الكرامة وممارستهم للعنف اللفظي يدخل في إطار استعمال خطاب تحريضي ضد الإعلام والإعلاميين.

وجاء اعتداء مخلوف على العاملين في البرنامج بعد تعرض المكي لتعليق مخلوف على علمية سوسة الإرهابية التي اعتبرها "عملية إرهابية استخبارتية".

**\* تشويه لوسائل الاعلام ونقابة الصحفيين**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 19 ستبمبر 2020**

**المعتدى عليهم: مؤسسات إعلامية**

**المعتدي: نواب الشعب**

**الوقائع:**

**اتهم رئيس كتلة ائتلاف الكرامة سيف الدين مخلوف نقابة الصحفيين بالاصطفاف مع بارونات المال وملاك المؤسسات الإعلامية، واتهم 4 مؤسسات إعلامية إذاعية بالعمل لفائدة أطراف محسوبة على النظام السابق في محاولة للزج بالإعلام في إطار معركته السياسية داخل مجلس نواب الشعب.**

**وانتقد مخلوف زيارة نقيب الصحفيين ناجي البغوري لرئاسة الجمهورية معتبرا أنها تحشيد للقصر للدفاع عن هذه المؤسسات.**

**كما وجهت كتلة ائتلاف الكرامة مراسلة لمجلس نواب الشعب تطلب فيها قطع اشتراك الكتلة في وسائل الإعلام المكتوبة، مطالبة بتوجيه مخصصات الاشتراك في الصحف الي تحسين أوضاع المجلس في خطة لهرسلة وسائل الاعلام.**

**\* اعتداء لفظي يطال صبري الزغيدي**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 23 سبتمبر 2020**

**المعتدى عليهم: صبري الزغيدي الصحفي بجريدة "الشعب"**

**المعتدي: مواطنون**

**الوقائع:**

عمد أحد المواطنين الي سب وشتم وتهديد الصحفي بجريدة "الشعب" صبري الزغيدي على خلفية مقال حول المشاكل المهنية الاجتماعية لصحفيي وأعوان إذاعة صفاقس.

حيث تلقى الزغيدي رسالة خاصة على شبكة التواصل الاجتماعي "فايس بوك" تصفه بالفساد وتعتبر أن المؤسسات الإعلامية العمومية هي سبب خراب البلاد.

وسيباشر الزغيدي إجراءات التتبع القانوني ضد المعتدي.

**عوائق غير مشروعة على عمل الصحفيين**

تواصلت المضايقات الأمنية والمطالبة بتراخيص التصوير في الأماكن العمومية، كما تعمقت أزمة الحصول على المعلومة الصحية وحجب المندوبين الجهويين للصحة لها على خلفية أخبار أو أراء يبديها الصحفيون في مستوى الخدمات والإجراءات الصحية المتبعة من قبلهم.

**\* مضايقة صحفي "الموندو"**

**المكان: ولاية منوبة**

**التاريخ: 4 سبتمبر 2020**

**المعتدى عليهم: شمس الدين النقاز العامل بموقع "الموندو"**

**المعتدي: أمنيون**

**الوقائع:**

ضايق أعوان أمن بالزي الرسمي شمس الدين النقاز العامل في "موقع الموندو" خلال تصويره لتقرير مع الجمعية التونسية للسلامة المرورية بولاية منوبة.

حيث خلال قيام الصحفي بالتصوير في إطار عمله، توقفت أمامه سيارة أمنية وطلب منه عون الأمن الاستظهار بترخيص التصوير، وعند شرح الصحفي بأن التصوير في الفضاء العام لا يتطلب ترخيصا، قام الأمني باحتجاز بطاقته وطالبه بالالتحاق به إلى مركز الأمن.

ولم يتم فظ الاشكال الا بتدخل رئيس جمعية السلامة المرورية الذي أقنع الأمني بإعادة البطاقة المهنية وتمكين الصحفي من مواصلة عمله.

**\* حجب معطيات صحية على الصحفيين في القيروان**

**المكان: ولاية القيروان**

**التاريخ: 22 سبتمبر 2020**

**المعتدى عليهم: خليفة القاسمي الصحفي بإذاعة "صبرة أف أم"**

**المعتدي: موظف عمومي**

**الوقائع:**

واجه الصحفي بإذاعة "صبرة أف أم" خليفة القاسمي صعوبات في الحصول على المعلومة من قبل المندوب الجهوي للصحة بالقيروان، حيث تعذر على الصحفي الحصول على ممثل وزارة الصحة عبر الهاتف فاتصل به مباشرة بالمندوبية من أجل مداخلة على المباشر لتقديم معلومات حول الوضع الصحي بالمنطقة، لكن المندوب الجهوي للصحة رفض المداخلة وتقديم المعلومة مؤكدا أنه لا معلومات لديه ليقدمها، وطلب المندوب من الصحفي أخذ على ترخيص من وزارة الصحة للحصول على المعلومات. وقد حاولت وحدة الرصد التواصل مع المندوب الجهوي للصحة بالقيروان دون أي إجابة تذكر.

**\* حجب معلومة صحية في مندوبية نابل**

**المكان: ولاية نابل**

**التاريخ: 28 سبتمبر 2020**

**المعتدى عليهم: منتصر ساسي مراسل إذاعة "شمس أف أم" ومحمد علي جرادة مراسل إذاعة "أكسيجان أف أم"**

**المعتدي: موظفون عموميون**

**الوقائع:**

واجه مراسل إذاعة "شمس أف أم" منتصر ساسي ومراسل إذاعة " أكسيجان أف أم " محمد علي جرادة أواخر سبتمبر 2020 عوائق غير مبررة في الحصول على المعلومات حول الوضع الوبائي بولاية نابل.

حيث تواصل الصحفي عديد المرات مع المندوبة الجهوية للصحة ولم يتمكن من الحصول على المعلومة حيث أكد ساسي أنها تمتنع عن الرد على الاتصالات الهاتفية وتقديم معلومات حول الوضع الوقائي متحججة في كل مرة أنها في اجتماع.

كما تواصل مراسل إذاعة "اكسبراس أف ام" عديد المرات مع المندوبة الجهوية ولم يتحصل على المعلومة، وأكد أنه بعد انتقاده أداء المندوبية بات من الصعب عليه الحصول على المعلومة الصحية.

وبالتواصل مع المديرة الجهوية أكدت أنها تقدم في كل مرة المعطيات المطلوبة من الصحفيين وأنه يتعذر عليها أحيانا التواصل مع الصحفيين نتيجة التزامات أخرى وتواتر الاتصالات.

**التعليق القانوني العام**

تواصلت التتبعات العدلية في حق الصحفيين على خلفية تناولهم لمواضيع اجتماعية وسياسية وقد سجلت وحدة الرصد حالة تتبع عدلي خلال شهر سبتمبر

**\* تتبع عدلي لغسان بن خليفة**

**المكان: ولاية جندوبة**

**التاريخ: 16 سبتمبر 2020**

**المعتدى عليهم: الصحفي بموقع "انحياز" غسان بن خليفة**

**المعتدي: مواطنون**

**الوقائع:**

مثل الصحفي بموقع "انحياز" الالكتروني غسان بن خليفة أمام المحكمة الابتدائية بجندوبة على خلفية شكاية تقدم بها صاحب مقطع حجارة على خلفية تغطيته لاحتجاجات أهالي الهوايدية.

حيث عمل بن خلفية على تغطية احتجاجات أهالي هنشير الهوايدية والجمعيات المتضامنة معهم على قطع الماء عنهم والذين صرحوا أن صاحب الأرض كان سببا فيه، وقد أثار مالك الأرض الدعوى ضد بن خليفة والمحتجين بتهمة تعطيل حرية العمل. وقد وقع تأخير مواصلة النظر في القضية الى 16 أكتوبر 2020.

**كان الصحفيون العاملين في الميدان عرضة لعديد من الانتهاكات والاعتداءات خلال شهر سبتمبر 2020. وتعتبر الاعتداءات الموثقة نسخ شبه مطابقة للأصل لاعتداءات سبق وسجلت خلال الفترات السابقة، وهو ما يؤكد أن الإدارة وأجهزة الدولة – خصوصا – لم تتخذ أية تدابير لحماية الصحفيين وتمكينهم من النفاذ بيسر إلى مصادر الاخبار والمعلومات.**

مازال الصحفيون يتعرضون إلى أخطر أنواع الانتهاكات وأشدها تأثيرا وهي الاعتداءات البدنية والمعنوية المباشرة من ذلك تعرض صحفي رياضي إلى الاعتداء من الجمهور الرياضي بدعوى انحياز البرنامج الرياضي الذي يعمل لحسابه منحاز، وكذلك تعرض صحفية إلى التهجم اللفظي والتهديد بالاعتداء بسبب ما سبق وأبدته من ملاحظات بخصوص عدم التزام أحد الهياكل الثقافية بقواعد الوقاية من الكوفيد 19 والغريب في الأمر أن الاعتداء المذكور ارتكبه موظف عمومي داخل الفضاء الإداري الذي يعمل فيه.

وبسبب غياب أي ردود فعل من جانب وزارة الداخلية خلال السنوات الفارطة وإلى اليوم، مازال أعوان الأمن يطالبون الصحفيين برخص التصوير في الأماكن العامة ويعمدون إلى حجز معداتهم دون وجه حق قانوني وتشكل تلك الممارسات تدخلا في عمل الصحفيين ونوعا من الضغط عليهم وذلك من خلال تذكيرهم أن وزارة الداخلية تتحكم في المشهد الإعلامي.

وإلى اليوم مازالت مفاعيل المنشور رقم 4 الصادر عن رئاسة الحكومة نافذا ومازال عديد المسؤولين في الإدارة يرفضون مد الصحفيين بالمعلومات والمعطيات؟، بما في ذلك تلك المتعلقة بوباء كورونا، وهو سلوك غريب غير مفهوم، خاصة إذا علمنا أن قواعد الشفافية ونشر المعلومات الدقيقة للعموم من شأنها أن تساهم بشكل كبير في الوقاية منه، وتسجل هذه الممارسات من قبل المسؤولين الجهويين عن قطاع الصحة العمومية في العديد من الجهات.

وفي هذا الباب فإن من واجب المسؤولين احترام القانون والسماح للصحفيين بالنفاذ إلى المعلومات والحصول على الأخبار لنقلها إلى العموم في نطاق حق المواطن في المعلومة وواجب الدولة في الوقاية من الوباء.

وبسبب الآراء والأخبار التي ينشرونها يتعرض الصحفيون إلى حملات التشويه والتحريض على مواقع التواصل الاجتماعي، ولئن يمكن في بعض الأحيان تفسير الحملات الفايسبوكية على أنها حالات ضعف وعي برسالة الإعلام من قبل بعض الأفراد العاديين، فإن ما يمكن الوقوف عنده وقوف بعض كبار السياسيين والمسؤولين وراء تلك التدوينات والحملات مثل النائب ابالبرلمان الذي تهجم على نقابة الصحفيين وعلى نقيبها السابق وعلى صحفيين ومعلقين بسبب ما أبدوه من آراء وأفكار. وتعطي الحملات الصادرة عن نواب وسياسيين صورة سلبية عن المشهد السياسي وتؤشر إلى انعدام التسامح مع الاختلاف في الرأي وينعكس كل ذلك على عموم الرأي العام، بل ويمكن القول أن تلك الحملات تشجع الناس العاديين على القيام بحملات شبيهة ضد الصحافة والصحافيين.

وفي هذا الإطار فإن الأحزاب السياسية والكتل البرلمانية لم تتحمل مسؤوليتها بعد في توعية أعضائها بضرورة الابتعاد عن خطاب التحريض والتهديد ضد الإعلام وهو ما يطرح عليها القيام بالمهمة المذكورة إذا كانت لها رغبة صادقة في إنجاح الانتقال الديمقراطي.

إن الممارسات الموثقة خلال الشهر الفائت تنتهك حقوق الصحفيين وتمثل خرقا للعديد من القواعد القانونية :

* خرقا للمادة 14 من المرسوم 115 والتي تجرم وتعاقب كل من أهان صحفيا أو تعدى عليه بالقول أو الإشارة أو الفعل أو التهديد حال مباشرته لمهامه.
* خرقا للمادة 9 من المرسوم 115 الذي يمنع فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات ويكون من شأنها تعطيل حق المواطن في إعلام حر وتعددي وشفاف كما تخرق المادة 10 منه والتي تحمي حق الصحفي في النفاذ إلى المعلومات والأخبار والبيانات.
* خرق المادة 136 من القانون الجزائي التي تجرم وتعاقب المنع من العمل

وشهد الشهر الفارط كذلك مثول صحفي أمام القضاء بسبب تغطيته لاحتجاجات اجتماعية جدت بإحدى مناطق الشمال الغربي التونسي والمطالبة بحق الأهالي في الماء. وتمثل محاكمة الصحفيين صورة قاتمة لواقع العمل الصحفي في بلادنا وخلطا في الأذهان وعدم إدراك مهمة الصحفي. وقد حان الوقت ليدرك المسؤولون أنه يجب التفريق بين الصحفي والحدث الذي يغطيه ويشتغل عليه وأن الصحفي ليس محرضا ولا مشاركا في الاحتجاجات الاجتماعية أو مؤججا لها.

وفي الحقيقة فإن محاسبة الصحفيين على تغطيتهم للأحداث الاجتماعية والسياسية هو من سمات الدكتاتورية وليس من سمات البلدان الديمقراطية التي تطمح أن تكون جزءا منها.

إن محاكمة الصحفيين بسبب عملهم الصحفي تخرق المادة 13 من المرسوم 115 التي تنص أنه لا يجب مساءلة الصحفي على رأي وأفكار أو معلومات ينشرها طبقا لأعراف وأخلاقيات المهنة.

**بخصوص تغطية الجرائم خلال الفترة الأخيرة :**

منذ العملية الإرهابية التي جدت بمدينة أكودة ومرورا بارتكاب جرائم القتل خلال الشهر المنقضي يمكن التأكيد أن أداء عديد وسائل الإعلام لم يكن مرضيا إذ شاهدنا خرقا لقرينة البراءة وإيراد المعلومات غير الحقيقة وكل ذلك جريا وراء السبق الصحفي في مفهومه غير الصحيح. كما شاهدنا بعض وسائل الإعلام تستجوب عائلات ضحايا جرائم القتل وتنشر عنها دعوات متشنجة بحكم العاطفة.

ويمكن القول أن تغطية الأحداث الساخنة لا بد أن يراعي عديد المحاذير والقواعد حتى لا ينقلب العمل الصحفي إلى نوع من الشعبوية ومجاراة الموجة السائدة والخطاب الغريزي.

في هذا الإطار فإن الواجب يفرض احترام الصحفي لقرينة البراءة وعدم نشر محاضر البحث والتحقيق وعدم نشر التصريحات الحينية لضحايا الجرائم وأهاليهم واختيار ما ينشر بعناية فائقة بما يراعي احترام حقوق الإنسان والمهنية والموضوعية في نقل الخبر.

التوصيـــــــــــــــــات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما سجلته من مخاطر محدقة بالعمل الصحفي خلال شهر سبتمبر 2020 تدعو:

* مجلس نواب الشعب الى استبعاد مشروع قانون حماية الأمن الداخلي والديوانة ومشروع تعديل المرسوم 116 لما فيها من خطر حقيقي على حرية التعبير والصحافة والنشر.
* رئاسة الحكومة الي إلغاء المناشير والأوامر المعرقلة لسعي الصحفي للحصول على المعلومة داخل المؤسسات العمومية واحترم حقه في معلومة آنية ودقيقة.
* وزارة الصحة إلى اعتماد اللامركزية في إعطاء المعلومة وحماية حق الصحفي ومن خلفه المواطن في الحصول عليها بصفة متواترة وشفافة إلزام مندوبيها الجهويين باحترام حق الصحفي في الحصول عليها.
* الصحفيين والمنظمات الوطنية الى التحرك في اتجاه مناصرة اسقاط مشاريع القوانين التي تمثل خطرا حقيقيا على حرية التعبير والصحافة والطباعة والنشر.
* الصحفيين والمنظمات الوطنية إلى التضامن مع الصحفيين ضحايا الاعتداءات والدفع في اتجاه استراتجية وطنية لحماية الصحفيين من كل أشكال العنف.

**أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفّذ بالشراكة مع:**

**اليـــــــــــــــونســـــــــــــــــــكو**.